

## أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة (2000-2020)

د. عبدالناصر الطاهر الشيباني ، د. عبير عبدالله الدغيس

كلية المحاسبة، جامعة غريان

### المستخلص:

تلعب السياسة المالية التي تتخذها الدولة دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من هنا تتحدد المشكلة البحثية في تساؤل هل للسياسة المالية التي تتخذها الدولة أثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ ويهدف البحث إلى التعرف على أهم متغيرات السياسة المالية وهي الانفاق العام وإيرادات الضرائب وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة 2000/2020م، وتم الاعتماد في المنهجية المتبعة على المنهج الوصفي التحليلي لمفاهيم السياسة المالية وكذلك على المنهج التحليلي القياسي، واستخدام الأساليب الإحصائية حيث استخدم الباحث نموذج الانحدار المتعدد لمعرفة أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين الانفاق العام باعتباره أحد وسائل السياسة المالية وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة لإيرادات الضرائب نجد أن قيمة (بيتا) إيجابية وتساوي (1.5) تشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين إيرادات الضرائب والاستثمار الأجنبي المباشر. قدم الباحث توصيات من أهمها ضرورة زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمساهمة في تطوير القدرات الانتاجية، والحصول على النقد الأجنبي، ونقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، ويجب تحقيق الاستقرار في التشريعات المالية والضريبية فيما يخص التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية، جذب، الاستثمار الأجنبي.

## المقدمة:

أغلب السياسات تهدف الاقتصادية في وقتنا الحاضر للوصول إلى مرحلة التقدم وذلك من خلال الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.

تهدف الدراسة إلى: أن الوصول إلى الاستقرار يعتمد على استخدام وتوجيه السياسة المالية توجيهاً ملائماً، الأمر الذي زاد من فعالية هذه السياسة وجعلها نقطة الانطلاق لتدخل الدولة الرأسمالية في النشاط الاقتصادي. وبذلك أصبحت السياسة المالية من المواضيع الهامة والبارزة التي تشغل أذهان الاقتصاديين وواضعي هذه السياسة وذلك لدورها الحيوي وتأثيرها الواضح في النشاط الاقتصادي ونظراً لأهمية السياسة المالية في الدولة وبمقدرتها على استخدام المصادر الإيرادية مع أوجه الإنفاق المختلفة الاستهلاكي والاستثماري وانطلاقاً من ذلك نجد الدولة غالباً تعطي الأولوية لخلق فرص عمل جديدة وفرص استثمارية للاستثمارات الأجنبية في البلاد وذلك لدورها الكبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

## المشكلة البحثية:

تلعب السياسة المالية التي تتخذها الدولة دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي فإنه كلما تمكنت السلطة التنفيذية من الوقوف بدقة على أبرز المتغيرات المؤثرة في هذه السياسة كلما أتاح ذلك إلى تحقيق تنوع لمصادر الدخل وأبرزها الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبناء على ذلك يمكن إبراز مشكلة البحث في التساؤل التالي:

هل السياسة المالية التي تتبعها الدولة أثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

## فرضية البحث:

إن الإجابة على السؤال الرئيسي لمشكلة البحث يتطلب وضع فرضية من خلالها يمكننا الوصول إلى إجابة على هذا السؤال كالتالي:

للسياسة المالية التي تتبعها الدولة أثر فعال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

## أهداف البحث:

1- التعرف على أهم متغيرات السياسة المالية.

- 2- محاولة تقدير نموذج اقتصادي قياسي يوضح أثر السياسة المالية على جذب لاستثمار الأجنبي المباشر.
- 3- الخروج بتوصيات لمتخذي القرار الاقتصادي بزيادة حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة

**أهمية البحث:** يكتسب البحث أهميته من:

- 1- أهمية التعرف على متغيرات السياسة المالية المتبعة في الدولة.
- 2- محاولة الاثراء للأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالسياسة المالية.
- 3- مساهمة في زيادة المعلومات والمعرفة لدى الباحثون.

#### **حدود البحث:**

- الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية في الفترة ما بين (2000 / 2020).
- الحدود المكانية: سيتم دراسة أثر السياسة المالية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى الاقتصاد الليبي.
- الحدود الموضوعية: أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

#### **متغيرات البحث:**

- 1- المتغير المستقل هو أدوات السياسة المالية (الانفاق العام، إيرادات الضرائب).
- 2- المتغير التابع هو الاستثمار الاجنبي المباشر.

#### **منهجية البحث:**

الجانب النظري: سيتم في هذا الجانب الاعتماد عل المنهج الوصفي التحليلي لمفاهيم ونظريات السياسة المالية المختلفة.

الجانب العملي: سيتم في هذا الجانب الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي لتقدير نموذج قياسي وفق معايير علمية يفسر أهم متغيرات السياسة المالية المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

## أدوات البحث:

الجانب النظري: سيعتمد في هذا الجانب على عدة مراجع متنوعة من كتب ومجلات وتقارير، إضافة إلى مواقع الانترنت العلمية للحصول على مختلف المعلومات التي تخص موضوع البحث.

الجانب العملي: سيتم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS لتحليل البيانات واستخدام الاساليب القياسية الحديثة لتحديد أهم المتغيرات للسياسة المالية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الزمنية للبحث.

## تمهيد:

منذ ان توسع تدخل الدولة الرأسمالية في النشاط الاقتصادي من اجل الخروج من ازمة الكساد العظيم، تطورت السياسة المالية وتكاملت عناصرها سواء في جانب النفقات او الايرادات واصبحت الدولة تسعى الى ضرورة تحقيق نموذج اقتصادي دائم يعتمد على استخدام او توجيه السياسة المالية توجيهها واعياً الامر الذي زاد من فعالية هذه السياسة وجعلها نقطة الانطلاق لهذا التدخل في كافة الانشطة الاقتصادية.

## أولاً:- السياسة المالية مفهومها واهدافها:

يرتبط مفهوم السياسة المالية بمقدرة الدولة على استخدام مصادرها الايرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة او تجنب آثار غير مرغوبة على كافة تغيرات النشاط الاقتصادي أي مدى قدرة الدولة على التكيف بين مصادر هذه الايرادات مع اوجه الانفاق المختلفة بغية تحقيق اهداف اقتصادية معينة، مع ملاحظة ان هذه القدرة على التكيف تختلف من اقتصاد الى اخر، كما ان هذا التأثير هو تأثير متبادل، بمعنى ان العمليات المالية تؤثر في النشاط الاقتصادي وتتأثر بدورها بالعمليات الاقتصادية (د. أحمد فريد، سهير السيد، 1989: ص354)، وهنا ينبغي الإشارة الى ان حجم واتجاه السياسة المالية يبقى دائماً مرتبطاً بطبيعة الهدف المراد تحقيقه وطبيعة النظام الاقتصادي والظروف الاقتصادية السائدة، فالاقتصادات المتقدمة مثلاً استكملت اسباب نموها الاقتصادي، وعليه يصبح الهدف الاهم للسياسة المالية فيها هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح لموازنة الدولة بالتقلب تبعاً لأوجه الدورة الاقتصادية ، اما في الاقتصادات التي لم تستكمل نموها الاقتصادي فإن دور السياسة المالية ينحصر عادة وبالدرجة الأولى في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والتعجيل بها.

## 1- تطور السياسة المالية:

منذ بداية القرن السادس عشر وحتى الوقت الحاضر مر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بتطورات عديدة كانت انعكاساً للأفكار والمذاهب الاقتصادية طيلة هذه الفترة.

حيث كانت البداية بالفكر المالي عند التجار الذين اعتبروا ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يهدف الى تحقيق القوة الاقتصادية ومن تم القوة السياسية والعسكرية للدولة، وهذه القوة تقاس بمقدار ما تمتلكه الدولة من المعادن النفيسة، الا ان تطبيق مبادئ هذا الفكر ادى مع مرور الوقت الى ظهور العديد من الاختناقات والمشاكل التي ادت بدورها الى ظهور فكر هو فكر الطبيعيين (أو الفيز وقراط)، واعتمد هذا الفكر على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للأفراد، وهو ما يعني حيادية السياسة المالية في تأثيرها على النشاط الاقتصادي عند الطبيعيين، الا ان الطبيعيين كان تركيزهم على ابراز اهمية الزراعة كمحرك للنشاط الاقتصادي سبباً في اضعاف فكرهم والحد من انتشاره ومن تم تلاشيته .

اما الفكر الرأسمالي فظهر بظهور مؤلف ثورة الامم Wealth of national لأدم سميث وتميز هذا الفكر بظهور تيار بين متالين من الافكار وهما:

- الفكر التقليدي الذي نادى به الكلاسيك والنيوكلاسيك (الرأسمالية الصناعية) وقد اعتمد هذا الفكر على قوى السوق في احداث التوازن التلقائي في الاقتصاد لذلك نادى بعدم تدخل الدولة من خلال سياستها المالية الا في اضيق الحدود، بل ويجب ان يكون هذا التدخل المحدود تدخلاً محايداً، وذلك من خلال قيام الدولة اولاً بتحديد نفقاتها الضرورية لإشباع الحاجات العامة عند ادنى حد ممكن لهذه النفقات ثم تقوم بتقدير الايرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات، مع اعطاء الافضلية للإيرادات التي تقلل من درجة تدخل الدولة (سعيد عبدالعزيز عثمان، 1980: ص18).

الا ان التقلبات الاقتصادية الحادة التي شهدتها الدول الرأسمالية أنداك أثبتت عجز قوى السوق الحرة في تحقيق التوازن التلقائي، ومن هنا برز الفكر الحديث على يد (جون ما يزدكنيز).

\* الفكر الحديث الذي اعطى اهمية كبيرة للسياسة المالية بتكييفها لحجم ونوع واتجاه النفقات والإيرادات العامة بحيث تستطيع ان تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي.

ويرى هذا التحليل الحديث انه يجب تحديد نوع وحجم واتجاه كلاً من اذاتي الضرائب والانفاق العام وفقاً لاحتياجات الاقتصاد وتطويع وتوجيه ادوات السياسة المالية لتحقيق ذلك بحيث يصبح الهدف هو توازن الاقتصاد حتى ان كان ذلك على حساب توازن الميزانية.

الأمر الذي زاد من تدخل الدولة من خلال سياستها المالية، مع العلم ان هذا التدخل لم يقتصر على الجانب التمويلي فقط كما في السابق {عند الكلاسيك} بل اخذ هذا التدخل دوره كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

اما الفكر الاشتراكي فقد تميز بوجود دور كبير وهام للقطاع العام في النشاط الاقتصادي ولعبت السياسة المالية فيه دوراً ايجابياً في مساندة الاستثمار العام من خلال تأثيرها المباشر على حجم الطلب الكلي الفعال وتسخير كل امكانياتها لتوفير الموارد المالية اللازمة للاستثمارات العامة.

## 2- صيغ وادوات السياسة المالية :

تعتمد السياسة المالية في تحقيق اهدافها الاقتصادية على عدة صيغ وتستخدم عدة ادوات أ-صيغ وسائل السياسة المالية: (د. سعيد عبدالعزيز عثمان، 1980: ص29).

1- عناصر استقرار تلقائية: وتتحقق عندما تتغير ايرادات الدولة من الضرائب وكذلك الانفاق الحكومي بشكل تلقائي دونما تدخل الدولة.

2- عناصر استقرار مشرعة مسبقاً: عندما تصل المؤشرات الاقتصادية حداً حرجاً تقوم السلطة التشريعية في الدولة بتحديد مقدار واتجاه التغير المطلوب سواء في الانفاق العام او في الايرادات العامة.

3\_ عناصر استقرار تشريع حين الحاجة: أي عندما تتجاوز الحالة اللاتوازنية الحد الحرج وتتميز هذه الصيغة بالفجوات (شدة التباطؤات الزمنية) الامر الذي يؤدي الى صعوبة في تحديد مقدار التغيرات المطلوبة لمواجهة حالة اللاتوازن.

3- أدوات السياسة المالية :تعتمد السياسة المالية في ممارسة دورها على عدد من الادوات اهمها ما يلي:

## أولاً: الانفاق العام:

أصبح الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بمثابة المحور الذي يستند إليه في تحليل وتحديد مستويات الطلب الكلي، وأيضاً المحفز الأكثر تأثيراً في تحديد اتجاهات الاقتصاد القومي للدولة.

وبشكل عام يمكن القول بأن المقصود بالإنفاق العام هو (تحديد مستوى وهيكل مشتريات القطاع العام من السلع والخدمات من ناحية ومستوى وهيكل المدفوعات التحويلية للقطاع العائلي والدعم المالي لقطاع المشاريع من ناحية أخرى)، (د. احمد منيسي، عدنان عباس: 1992)، وعليه فإن تأثير الانفاق العام الايجابي أو السلبي إنما يعتمد على مدى تدخل القطاع العام في العملية الانتاجية، وعلى نوعية السلع والخدمات التي يتم انتاجها، والا هم من ذلك على الكفاءة النسبية لهذا القطاع خاصة بعد تزايد ظهور الآثار الجانبية غير المرغوبة المترتبة على تمويل هذا الانفاق والنتيجة عن تحمل الدولة اعباء اقتصادية كبيرة، لذلك لابد من التوجيه نحو ترشيد هذا الانفاق أي العمل على زيادة انتاجيته واستخدامه لتوجيه المتغيرات الاقتصادية وذلك من خلال اضافة الانفاق العام للدولة في الموازنة العامة طبقاً للأولويات وطبقاً لأهميته وانتاجيته وتأثيره على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

جدول رقم (1) يبين الانفاق العام في ليبيا خلال السنوات (2000-2020)  
(بالمليون دينار)

| السنوات                          | الانفاق العام | معدل النمو |
|----------------------------------|---------------|------------|
| 2000                             | 5250.2        | 22.21      |
| 2001                             | 5625.6        | 7.15       |
| 2002                             | 8487.0        | 50.86      |
| 2003                             | 6107.7        | -28.03     |
| 2004                             | 10965.4       | 79.53      |
| 2005                             | 2343          | 94.63      |
| 2006                             | 21378         | 0.16       |
| 2007                             | 30883.0       | 44.46      |
| 2008                             | 44115.5       | 42.84      |
| 2009                             | 35677.2       | -19.12     |
| المتوسط الحسابي للفترة 2009/2000 |               | 29.5%      |

| السنوات                            | الانفاق العام | معدل النمو |
|------------------------------------|---------------|------------|
| 2010                               | 54498.8       | 52.75      |
| 2011                               | 23366.5       | -57.12     |
| 2012                               | 53941.6       | 130.85     |
| 2013                               | 65283.5       | 21.02      |
| 2014                               | 43.814.2      | -32.88     |
| 2015                               | 36.014.9      | -17.8      |
| 2016                               | 29.171.3      | -19        |
| 2017                               | 32.692.0      | 22.35      |
| 2018                               | 39.286.4      | 20.17      |
| 2019                               | 45.813.0      | 16.61      |
| 2020                               | 37.310.0      | -18.56     |
| المتوسط الحسابي للفترة (2020/2010) |               | %10.76     |
| م.م.ع                              |               | %20.65     |

المصدر: وزارة المالية، إدارة العمليات المصرفية بمصرف ليبيا المركزي، المجلد 60، الربع الرابع، 2020.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه استمر الانفاق بالارتفاع من (5250) سنة 2000 إلى (10965) سنة 2004م، وذلك يرجع إلى استمرار ارتفاع عوائد صادرات النفط، وتبعاً لذلك زاد التوسع في الانفاق العام، إلا أن هذه الفترة والتي تليها شهدت في طياتها انخفاضاً في الانفاق، ويعزى ذلك إلى توجه السياسة العامة لتخفيف الركود الاقتصادي عن طريق ترشيد حجم الانفاق العام والعمل على إعادة التوازن بين الإيرادات والنفقات. بعد سنة 2010 وحسب بيانات الجدول استمر الانفاق في الزيادة حتى بلغ (65283) في سنة 2013م ويرجع ذلك إلى الزيادة في الإيرادات النفطية وارتفاع أسعار النفط.

#### ثانياً: الإيرادات العامة:

يقصد بالإيرادات العامة (جميع الموارد المالية التي تدخل خزانة الدولة وتشكل مصدراً هاماً لدخلها) (أحمد فريد، سهير السيد، مصدر سابق، 1989: ص117)، وتتنوع مصادر هذه الإيرادات بحيث تأتي في مقدمتها الإيرادات الضريبية بسبب غزارة حصيلتها ومرونتها وأهم أدوات السياسة المالية أي أنها تشكل الجزء الأهم من إجمالي إيرادات الدولة العامة، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الهدف الأساسي للضريبة هو الهدف المالي تم يأتي بعد ذلك

الهدف الاقتصادي والاجتماعي باعتبار ان الضريبة هي المورد الاساسي للدولة. اما بالنسبة لباقي المصادر الإيرادية الأخرى "غير الضريبية" فنذكر منها:

1\_ **فائض القطاع العام:** وهو الارباح التي تحققها المشاريع والمؤسسات وتتوقف اهمية هذا الفائض على مدى الاهمية النسبية لنشاط القطاع العام.

2\_ **التأمينات الاجتماعية:** وتستخدم في تمويل الاستثمارات القصيرة والمتوسطة الأجل، كما يتم استخدام العوائد المتحققة من استثمار هذه التأمينات في تمويل بعض النفقات التحويلية وهو ما يعني تغطية الخدمة بإيراداتها.

3\_ **إيرادات الدولة من ممتلكاتها من الموارد الطبيعية والاقتصادية:** ونلاحظ ان استخدام هذه الإيرادات محدود (من حيث استمرارية الاستخدام لهذه الموارد).

4\_ **الانتماء الحكومي (القرض العام):** ويقصد بالقروض العامة مبالغ من المال تحصل عليها الدولة من الافراد الطبيعيين او المعنويين سواء كانوا مقيمين داخل الدولة او خارجها مع الزام الدولة لسداد المبالغ المقترضة مع فوائدها (د. سعيد عبدالعزيز عثمان، مرجع سابق، ص397).

ويتم في هذا البحث التركيز على السياسة الضريبية والتي تعرف بأنها مجموع تدابير ذات طابع ضريبي متعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية، من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى، (بلعما أسماء، 2017: ص77). وعرفها علماء المالية بأنها فريضة إلزامية يلتزم بها الفرد بأدائها إلى الدولة، تبعاً لقدرته على الدفع بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطة العامة، كما تستخدم حصيلتها في تغطية النفقات العامة، (عبد السلام داود العابدي، 1997: ص39). تصميم السياسة الضريبية عادة من أجل تحقيق هدف النمو الاقتصادي، وأيضاً أهداف إضافية أخرى قد تكون أكثر أهمية للمجتمع، كأهداف تمويل البرامج الانفاقية العامة والحد من بعض الانشطة غير المرغوب فيها اجتماعياً كالأنشطة التي يترتب عليها تلوث البيئة أو التي يترتب عليها مضار صحية وأخلاقية. ويكون المطلوب هو معدل تكوين رأس المال، بحيث يظهر ذلك من خلال تأثير السياسة الضريبية في كل من معدل المدخرات أو حجم الاستثمار الخاص أو في كليهما، فعندئذ تؤدي الضرائب إلى زيادة معدل المدخرات (نتيجة زيادة الضرائب على الانفاق) فإن هذا يؤدي إلى زيادة معدل تكوين رأس المال، وعلى العكس إذا أدت الضرائب إلى تخفيض معدل المدخرات (نتيجة فرض الضرائب التصاعدية على عوائد التملك مثلاً) فإن هذا يقلل من معدل تكوين رأس المال.

أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة (2000-2020)

على الرغم من استثمار مبالغ مالية ضخمة بغية تنويع الدخل وتنويع هيكل الاقتصاد الوطني، واتخاذ جملة من السياسات الاقتصادية التحفيزية بغية تشجيع المستثمر الأجنبي وتشجيع القطاع الاهلي في المساهمة في العملية الانتاجية وخاصة الصناعات التحويلية إلا أن الاقتصاد الليبي لازال يعتمد على إيرادات قطاع النفط في تمويل الميزانية العامة، وذلك بسبب سوء إدارة الموارد المالية للقطاع الصناعي وضعفه، وعد قدرة الاقتصاد الليبي على تنويع هيكل الانتاج.

## جدول رقم (2) يبين إيرادات الضرائب في ليبيا خلال الفترة (2000-2020)

(بالمليون دينار)

| السنوات                               | إيرادات الضرائب | معدل النمو |
|---------------------------------------|-----------------|------------|
| 2000                                  | 637.1           | 2.7        |
| 2001                                  | 706.8           | 10.9       |
| 2002                                  | 715.1           | 1.2        |
| 2003                                  | 890.6           | 24.5       |
| 2004                                  | 1037.6          | 16.5       |
| 2005                                  | 1.044.0         | 0.6        |
| 2006                                  | 1.259.7         | 20.7       |
| 2007                                  | 1.376.0         | 9.2        |
| 2008                                  | 2.790.5         | 102.9      |
| 2009                                  | 2.504.8         | -10.2      |
| المتوسط الحسابي خلال الفترة 2009-2000 |                 |            |
| 2010                                  | 2.247.5         | -10.3      |
| 2011                                  | 460.7           | -79.5      |
| 2012                                  | 617.6           | 34         |
| 2013                                  | 851.0           | 37         |
| 2014                                  | 660.9           | -22.3      |
| 2015                                  | 671.3           | 1.57       |
| 2016                                  | 716.9           | 6.8        |
| 2017                                  | 845.2           | 17.9       |
| 2018                                  | 1.063.5         | 25.6       |
| 2019                                  | 945.5           | -11.09     |
| 2020                                  | 633.0           | -33.05     |
| المتوسط الحسابي خلال الفترة 2020-2010 |                 |            |
| ع.م.ع                                 |                 |            |
|                                       |                 | 3%-        |
|                                       |                 | 7.27%-     |

المصدر: وزارة المالية، إدارة العمليات المصرفية بمصرف ليبيا المركزي، المجلد 60، الربع الرابع،

2020م

### ثالثاً - الاستثمار الاجنبي المباشر:

تسعى كافة الدول سواء المتقدمة او النامية الى جذب رأس المال الاجنبي على شكل استثمار أجنبي مباشر، وتزايد الاهتمام وبشكل كبير بالاستثمارات الاجنبية المباشرة في هذه الدول وذلك لدورها الكبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول، ولكن تدفق هذه الاستثمارات من الدول المصدرة الى الدول المضيفة تحكمه بعض المحددات، منها ما يرتبط بالمستثمر الاجنبي والدولة الام من جهة، ومنها ما هو مرتبط بالدولة المضيفة من جهة اخرى، لذلك تسعى هذه الدول خصوصاً الدول النامية لتهيئة مناخها الاستثماري وتقدم بعض الحوافز والامتيازات لجذب اكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات.

#### 1- تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر:

لقد تعددت تعريفات الاستثمار الاجنبي المباشر، وسوف نذكر بعض منها على سبيل الذكر، عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الاجنبي المباشر على انه ذلك الاستثمار الذي يجري بهدف الحصول على فوائد مستمرة في شركة تمارس نشاطها في اقليم اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الاجنبي، وبالشكل الذي يمكنه من الحصول على حق اتخاذ القرار الفعلي في تسيير الشركة، عن طريق امتلاك رأس المال الخاص بهذه الشركة او جزء من راس مالها، (جابر سطحي، 2017: ص12). كما عرفها تقرير الامم المتحدة للتجارة والتنمية بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الاجل تعكس مصلحة ورقابة دائمة ومقدرة على التحكم الاداري بين الشركة المنتمية للدولة الام والشركة في الدولة المضيفة لها (عبد السلام أبوحق، 1989: ص65). كذلك يعرف ايضا بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الاجنبي لجزء او كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة الى قيامه بالمشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك، او سيطرته الكاملة على الادارة في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن ذلك قيام المستثمر الاجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات الى الدول المضيفة (عمر صقر، 2000: ص47). كما يعرف من قبل بعض الاقتصاديين أن الاستثمارات التي يديرها الاجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو لنصيب فيها ما يبرر لهم حق الإدارة، وغالباً ما

تتجه هذه المشروعات نحو قطاع الزراعة أو قطاع الصناعة أو المناجم وبعض الأنشطة الانتاجية (عرفات تقي الحسين، 1999: ص11)

ويعرف أيضاً بأنه الاستثمار الذي يستلزم السيطرة على المشروع، ويأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما قد يأخذ أيضاً شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم، ويمكن للمؤسسة المنشأة على هذا النحو أن تحوز على الشخصية الحقوقية كالوكالات أو الفروع (عرفات تقي حسين، 1999: ص12).

## 2- أهداف الاستثمار الاجنبي المباشر:

هناك من الطبيعي لكل من المستثمر والبلد المضيف له عدة اهداف ودوافع، يسعى كل طرف للعمل مع الطرف الاخر لتحقيق هذه الاهداف من اجل الحصول على مصالحه، وعادة ما تقوم الدولة المضيضة لهذا الاستثمار بالعديد من الاجراءات منها الادارية والقانونية لتحفيز وترغيب المستثمرين في القيام بعملية الاستثمار.

### اولا اهداف المستثمر: (حسني على خريوش، وآخرون، 1999: ص184).

وفيما يلي نذكر أهم هذه الأهداف وهي كالتالي:

- 1- يسعى المستثمر للحصول على المواد الخام والموارد الطبيعية من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في الصناعة أو أي اغراض اخرى لتحقيق الفائدة والربحية منها.
- 2- الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والاعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة المضيضة للمستثمرين من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية اليها.
- 3- الحصول على اسواق جديدة لتصريف منتجاتها خصوصا لتسويق فائض السلع الراكة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
- 4- الاستفادة من انخفاض اجرة الايدي العاملة في الدول النامية والمستثمر فيها مقارنة بالدول المتقدمة صناعيا، بالإضافة الى انخفاض تكلفة الحصول على المواد الخام وكذلك انخفاض تكلفة النقل، وهذه من أهم عوامل تشجيع الاستثمار وهو هدف يسعى أي مستثمر لتحقيقه.
- 5- تحقيق الربح في الدول المضيضة للاستثمار تفوق ارباحها في موطنه الاصلي.

6- سهولة منافسة الشركات الاجنبية للشركات المحلية من حيث جودة الانتاج وانخفاض الاسعار بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لدى هذه الشركات.

7- تنفيذ الشركات الاجنبية من استثمارها في الدول المضيفة من قلة المخاطر حيث انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد اكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات.

### ثانيا: أهداف ودوافع البلد المضيف للاستثمار:

اما بالنسبة للدول المستثمرة فيها من اسباب قبولها وتشجيعها للاستثمارات الاجنبية يمكن ان نعدده في النقاط التالية.

1- محاولة الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الادارة الحديثة التي تمتاز به الدول المتقدم وهذه الشركات مع توظيف الخبرات الادارية النادرة في كثير من الاحوال وهذا احدي وأهم الاهداف الرئيسية التي تسعى اليها الدول المضيفة.

2- محاولة الدول النامية لجلب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار فيها لتخفيف او القضاء على مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاملين في المشروعات التي يتم انشاؤها من قبل هذا الاستثمار الاجنبي .

3- بهذا الاستثمار تحاول الدول المضيفة الرفع من نسبة الصادرات او زيادتها وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها خصوصا عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها الى الاسواق الخارجية.

4- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الانتاج المحلي واستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.

5- تدريب العاملين المحليين على الاعمال الفنية والادارية المتطورة على استخدام وسائل الانتاج المتقدمة.

6- محاولة الدول المضيفة لدخول اسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي.

يسعى المستثمر الاجنبي لتحقيق اهدافه وهو الحصول على المواد الاولية والاعفاءات الضريبية من خلال تفعيل النصوص القانونية في قانون الاستثمار لحمايته القانونية والمحافظة على رأس ماله، وكذلك يسعى البلد المضيف الى تحقيق التقدم الصناعي

والرقي بالمجتمع، ونقل التكنولوجيا للرفع من معدل النمو والدخل القومي والتخفيف من عب البطالة والرفع من معدلات التنمية الاقتصادية في الدولة.

### ثالثاً: انواع الاستثمار الاجنبي المباشر: (شوقي جباري، 2014: ص217)

1- **الاستثمار الاجنبي المباشر الباحث عن الثروات الطبيعية:** وهو اكثر الانواع انتشارا وشيوعا في الدول النامية، فالعديد من الشركات الاجنبية متعددة الجنسية تسعى للاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة (المواد الخام) في البلدان المضيفة التي تتمتع به العديد من الدول النامية وخصوصا في مجال البترول والغاز الطبيعي والعديد من الصناعات الاستخراجية الاخرى، لأن هذا النوع يشجع زيادة الصادرات من المواد الاولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الانتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

2- **الاستثمار الباحث عن الأسواق:** وهذا النوع من الاستثمار ساد في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال فترة الستينات والسبعينات القرن الماضي، اثناء تطبيق سياسة احلال الواردات. وهذا النوع يعتبر عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، وان من اسباب وجوده في البلد المضيف هو القيود المفروضة على الواردات. كذلك توجد بعض من الاسباب الاخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار على الانتاج لأنه يحل محل الصادرات حيث توجد له اثار على الاستهلاك واثار ايجابية غير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا الاستثمار ان يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كذلك له اثار توسعية على التجارة في مجالي الانتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة ورفع من وادتها من مدخلات الانتاج والسلع الواردة اليها من الدول المصدرة للاستثمار.

3- **الاستثمار البحث عن الكفاءة في الأداة:** عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسية بتركيز جزء من انشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. وان ارتفاع مستويات الاجور في الدول الصناعية قد دفع بعض من هذه الشركات الى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسيعية على تجارة الدول المضيفة، مما يؤدي الى تنوع صادراتها فضلا اثاره التوسيعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الانتاج. وهذا النوع من الاستثمار يحدث فيما بين الدول المتقدمة والاسواق الاقليمية المتكاملة كالسوق الاوروبية أو شمال القارة الامريكية.

#### 4- الاستثمار الباحث عن الاصول الاستراتيجية:

ينقسم الاستثمار الاجنبي المباشر الى عدة انواع على حسب المعيار المستخدم في تصنيفها من حيث طبيعة أدواتها، ونوعية ملكيتها، والمكان او الاقليم الجغرافي، او الجنسية القائم به.

#### رابعاً: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر: -

تهدف الدول الى زيادة الاستثمارات الوطنية والاجنبية، وتهيئة الظروف الملائمة لجذب رؤوس الاموال لإقامة مشروعات تنموية، باعتبارها حجر الاساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة والدخل، وحل مشكلات الفقر والبطالة وما يترتب عليها من آثار اجتماعية. إلا انه توجد هناك بعض المعوقات تحول دون الوصول الى هذا الهدف، ويرجع السبب في ذلك الى عدة عوامل تتعلق بالمناخ الاستثماري والبنية التحتية، والتشريعات المنظمة للاستثمار، وسعر صرف العملة المحلية، وبعض من الاجراءات الإدارية والاجرائية التي تعترض هذا الاستثمار. وسوف نحاول ان نعدد هذه العوائق في النقاط التالية :- (عبد القادر بابا، الجزائر، 2004):

1- ضعف البنية التحتية في بعض هذه الدول خصوص الدول النامية الغير بترولية كالكهرباء

والمياه وشبكات الطرق بأنواعها سواء طرق معبدة واو سكك حديدية او مطارات ومواني بحرية وهي احدى المقوم التي يبحث عنها الاستثمار لإقامة المشروعات الاستثمارية المختلفة داخل البلد المضيف لهذا الاستثمار.

2- عدم استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار وكثرة التعديلات في قوانينها المنظم للاستثمار، الامر الذي يؤثر على ثقة المستثمر في المناخ السائد وصعوبة التعامل مع التشريعات القائمة ومن ثم الاحجام عن المخاطرة برؤوس الاموال في هذه الظروف الغير مستقرة.

3- انخفاض القوة الشرائية للمواطنين في الدول المستضيفة للاستثمار بسبب بعض الظروف التي تسود بعض هذه الدول، الامر الذي يؤثر على هامش ربح المشروعات الاستثمارية بسبب ضعف التسويق المحلي لمنتجات هذه المشروعات.

- 4- عدم استقرار سعر الصرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية وعدم وجود سعر صرف موحد يتم التعامل معه، مما يؤثر على القيمة الحقيقية للاستثمار ويسبب خسائر هذه المشروعات الاستثمارية.
- 5- عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة عن الاقتصاد الوطني، لكي تبين الخارطة الاستثمارية وتوضح فرص الاستثمار المتاحة داخل اقتصادها
- 6- ضعف التمويل اللازم لإقامة المشروعات التنموية الكبيرة، وعم تقديم التسهيلات والجراءات المناسبة والمشجعة من قبل الجهاز المصرفي للدولة.
- 7- كثرة وتعدد الجهات الحكومية المشرفة على الاستثمار والتي ينبغي علي المستثمرين التعامل معها، والتضارب في الاختصاصات فيما بينها، مما يؤدي لعدم مقدرة المستثمرين لتنفيذ مشروعاتهم والتعامل مع هذه الجهات الحكومية.
- 8- البيروقراطية وكثرة والجراءات الحكومية عند اصدار التراخيص اللازمة للمستثمرين يوقف عثر في طريق تنفيذ الكثير من المشروعات الاستثمارية . وكذلك افتقار الاجهزة المعنية بالاستثمار للكفاءات الإدارية والفنية التي يمكنها التعامل مع اصحاب المشروعات بالكفاءة المطلوبة.
- 9- الرشوة والفساد الإداري والمالي في اجهز الدولة المعنية بالاستثمار. مما يؤثر سلبا على المستثمرين.
- 10- الاستقرار السياسي والامني وعدم توافره في بعض الدول بسبب الصراعات الطائفية والسياسية والاعمال الارهابية والحروب الداخلية . يؤثر على قدرة الدولة على جذب رؤوس الاموال الاجنبية للدخول في مشروعات الاستثمار. ويؤدي الى خروج رأس المال المحلي الى خارج حدود الوطن وذلك بسبب عدم الاستقرار والامان داخل الوطن.
- 11- عدم دقة وموضوعية دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات. واهمال بعض الجوانب الفنية والتسويقية، مما يفاجأ المستثمرين بنتائج تغاير ما ورد في هذه الدراسات.
- 12- الاعفاءات الضريبية والجمركية والضمانات المقدمة للمشروعات تعتبر من اهم العوامل المؤثرة في تدفقات رؤوس الاموال. ويلاحظ في بعض الدول تحفظها في هذا السياق ولا تتيح حوافز وضمانات استثمارية كافية. لذلك يخشى اصحاب المشروعات من المجازفة في ظل هذا المناخ الغير ملائم للاستثمار.

مما تقدم يتبين ان تخط هذه العقبات يكون بتوفير المناخ الآمن والمستقر للمشروعات من خلال الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي ، وتهيئة البنية التحتية اللازمة ، وتسهيل الاجراءات الحكومية لإصدار الترخيص وتوفير حزمة مناسبة من الحوافز والضمانات للاستثمار وتوفير خارطة الفساد في المؤسسات التي لها علاقة بالاستثمار والتعامل بشفافية مع المستثمرين، وتوفير خارطة استثمارية دقيقة تحد فيها فرص الاستثمار المتاحة في جميع المجالات، وتوفير بيانات دقيقة عن الاوضاع الاقتصادية بحيث يتم التعامل بها عند اعداد دراسات جدوى اقتصادية مناسبة ، الى جانب اتاحة التمويل اللازم لإقامة المشروعات بشروط مناسبة وملائمة ، والاهتمام بجودة البنية التحتية ، وتحسين مناخ الاستثمار .

### جدول رقم (3) يبين الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا خلال السنوات (2000-2020)

(بالمليون دينار)

| السنوات                            | الاستثمار الاجنبي المباشر | معدل النمو |
|------------------------------------|---------------------------|------------|
| 2000                               | 173.69                    | 119.01     |
| 2001                               | 194.23                    | 11.83      |
| 2002                               | 282                       | 45.19      |
| 2003                               | 274.15                    | -2.78      |
| 2004                               | 538.92                    | 96.58      |
| 2005                               | 1370                      | 154.21     |
| 2006                               | 2382.1                    | 73.88      |
| 2007                               | 2633.8                    | 10.57      |
| 2008                               | 2507.5                    | -4.80      |
| 2009                               | 4694.5                    | 87.22      |
| المتوسط الحسابي للفترة (2009-2000) |                           |            |
| 2010                               | 2523.3                    | -46.25     |
| 2011                               | 2029.5                    | -19.57     |
| 2012                               | 892.15                    | -56.04     |
| 2013                               | 764.08                    | -14.36     |
| 2014                               | 26.08                     | -96.59     |
| 2015                               | 26.23                     | -59.01     |

| السنوات                          | الاستثمار الاجنبي المباشر | معدل النمو |
|----------------------------------|---------------------------|------------|
| 2016                             | 616                       | -88.8      |
| 2017                             | 154                       | -75        |
| 2018                             | 385.7                     | 150.4      |
| 2019                             | 483                       | -87.5      |
| 2020                             | 43.750                    | 8.95       |
| المتوسط الحسابي للفترة 2020-2010 |                           | %55        |
| م.ح.ع                            |                           | %57        |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، اعداد مختلفة، 2020.

### ثانياً: الإطار العملي:

أثر السياسات المالية (الانفاق العام، الضرائب) على الاستثمار الاجنبي المباشر، باستخدام نموذج قياسي، حيث أن الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير تابع والانفاق العام والضرائب كمتغيرات مستقلة من خلال نموذج الانحدار البسيط، وفيما يلي أهم التطورات التي حدثت على كل من المتغيرين:

### التحليل الإحصائي باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

الاساليب الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة:

- تم استخدام المنهج الوصفي وذلك من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات التي ادخلت في نموذج الانحدار.

- تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ( Multiple Linear

### (Regression

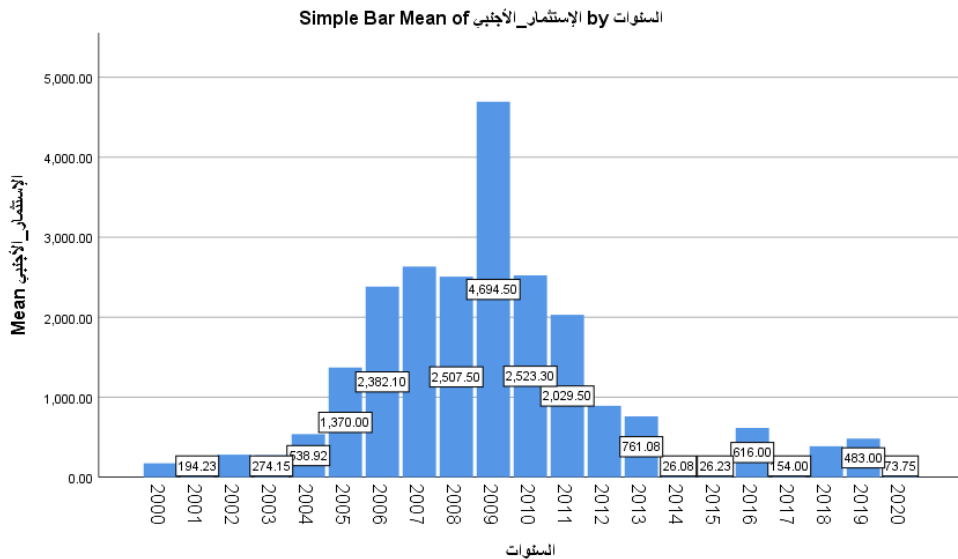
الجدول (4) يوضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة في السنوات (2000 – 2020)

| الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | السنوات |
|-------------------|-----------------|---------|
| Std. Deviation    | Mean            |         |
| 1239.80           | 1026.27         | 21      |
| 19450.47          | 29079.79        | 21      |
| 645.91            | 1079.77         | 21      |

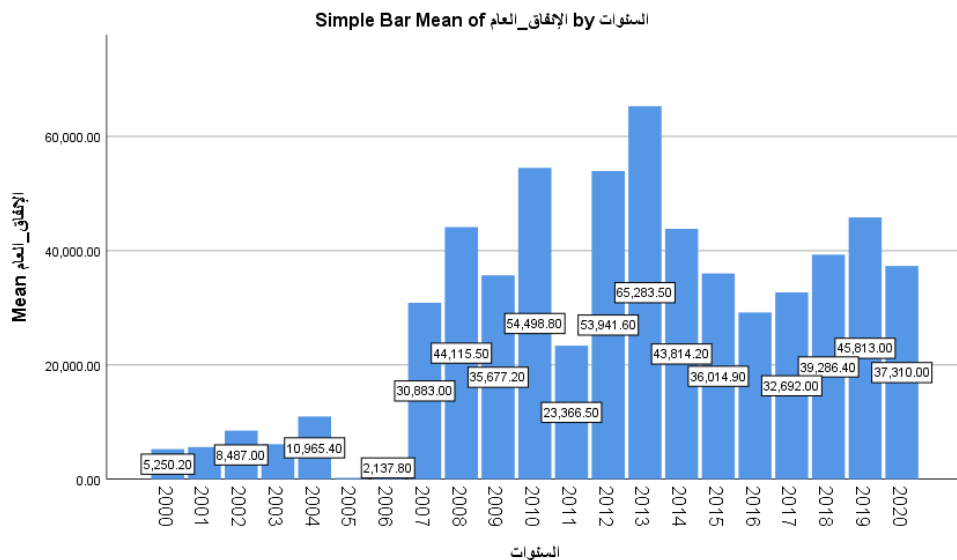
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم 2 والجدول رقم 3 السابقين.

من خلال الجدول (4) نجد أن متوسط الاستثمار الأجنبي خلال السنوات الـ 21 كانت  $(1026.27 \pm 1239.80)$ ، كما نلاحظ أن الانحراف المعياري المرتفع  $(1239.80)$  يدل على تباين كبير في البيانات، مما يعني أن هناك تقلبات كبيرة في معدلات الاستثمار الأجنبي على مر السنوات، ويظهر المتوسط الحسابي للإنفاق العام  $(29079.79 \pm 19450.47)$ ، كما أن الانحراف المعياري المرتفع  $(19450.47)$  يشير إلى وجود تفاوت كبير في الإنفاق العام عبر السنوات، في حين نجد أن المتوسط الحسابي لإيرادات الضرائب  $(1079.77 \pm 645.91)$ ، مما يعني أن هذه الإيرادات كانت في مستوى معتدل مقارنة بالمتغيرات الأخرى، في حين نجد أن الانحراف المعياري  $(645.91)$  يشير إلى أن هناك أيضاً تباين في إيرادات الضرائب، ولكن بمعدل أقل مقارنة بالاستثمار الأجنبي والإنفاق العام.

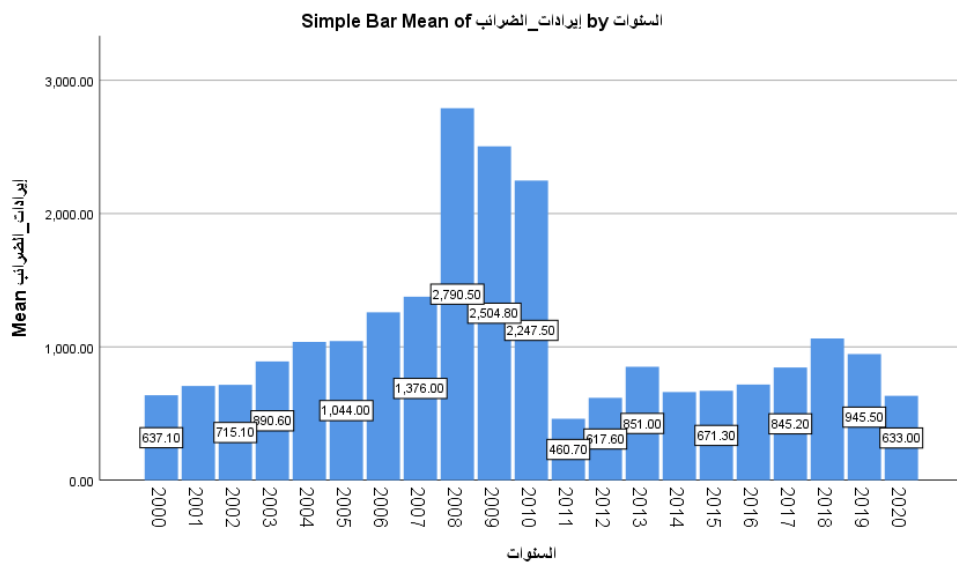
الشكل رقم (1) قيمة متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال السنوات (2000-2020)



المصدر: اعداد الباحث من خلال الجدول السابق رقم (4).



الشكل (2) قيمة متوسط الإنفاق العام في ليبيا خلال السنوات (2000 – 2020) المصدر نفسه.



الشكل (3) قيمة متوسط إيرادات الضرائب في ليبيا خلال السنوات (2000 – 2020) المصدر نفسه.

## الجدول (5) يبين مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار

| إيرادات الضرائب الإنفاق العام الاستثمار الأجنبي |                   |       |       |       |
|-------------------------------------------------|-------------------|-------|-------|-------|
| Pearson Correlation                             | الاستثمار الأجنبي | 1.000 | .     | .     |
|                                                 | الإنفاق العام     | 0.115 | 1.000 | .     |
|                                                 | إيرادات الضرائب   | 0.782 | 0.244 | 1.000 |
| P-value                                         | الاستثمار الأجنبي | .     | .     | .     |
|                                                 | الإنفاق العام     | 0.311 | .     | .     |
|                                                 | إيرادات الضرائب   | 0.000 | 0.144 | .     |

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على الجداول السابقة 1-2-3

يوضح الجدول السابق (5) مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار حيث تظهر النتائج إلى أن هناك علاقة ارتباط ضعيفة ( 0.115 ) يشير إلى أن هناك علاقة طفيفة بين الاستثمار الأجنبي والإنفاق العام ، أي أن التغيرات في الإنفاق العام لا تؤثر بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي بمستوى دلالة إحصائية ( P-value = 0.311 ) ، في حين نجد أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الاستثمار الأجنبي وإيرادات الضرائب ( 0.782 ) ، أي أن التغيير في إيرادات الضرائب سيؤثر بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي وبمستوى ذو دلالة إحصائية منخفض ( P-value = 0.000 ) عند مستوى المعنوية 0.05.

## فرضية البحث:

المتغيرات المستقلة (الإنفاق العام وإيرادات الضرائب) تؤثر على المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي).

لمعرفة أثر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والمتغيرات المفسرة (الإنفاق العام وإيرادات الضرائب) تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، والذي اعتبرت فيه متغيرات الإنفاق العام وإيرادات الضرائب كمغيرات تفسيرية ومتغير الاستثمار الأجنبي كمغير تابع، وكانت نتائج نموذج الانحدار كالتالي:

## جدول (6) يوضح نتائج الانحدار المتعدد (الاستثمار الأجنبي)

| المتغير التابع    | المتغيرات المفسرة | R     | R <sup>2</sup> | F     | P-value (sig) | β Beta | t     | P-value (sig) |
|-------------------|-------------------|-------|----------------|-------|---------------|--------|-------|---------------|
| الاستثمار الأجنبي | الإنفاق العام     | 0.786 | 0.618          | 14.58 | 0.000         | -      | -     | 0.597         |
|                   | إيرادات الضرائب   |       |                |       |               | 0.005  | 0.539 | 0.000         |

نتائج البحث باستخدام البرنامج الإحصائي.

من الجدول (6) نجد أن نموذج الانحدار ككل معنوي وذلك من خلال قيمة  $F$  البالغة (14.58)، وبمستوى دلالة إحصائية ( $\text{sig} = 0.000$ ) وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني أن المتغيرات المفسرة (الإنفاق العام وإيرادات الضرائب) لها تأثير مجتمعة على الاستثمار الأجنبي، وتشير قيمة  $R^2$  إلى أن 61.8% من التباين في الاستثمار الأجنبي يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المفسرة (الإنفاق العام وإيرادات الضرائب)، وهذه قيمة جيدة، مما يعني أن النموذج يفسر جزءاً كبيراً من التباين في المتغير التابع، كما جاءت قيمة  $\beta$  بالنسبة للإنفاق العام سلبية (-0.005) والتي تشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي، وقيمة  $P\text{-value}$  ( $\text{sig} = 0.587$ ) عالية وتشير إلى أن العلاقة بين الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي ليست ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن العلاقة قد تكون ناتجة عن الصدفة وليس بسبب تأثير حقيقي، أما بالنسبة لإيرادات الضرائب نجد أن قيمة  $\beta$  ايجابية وتساوي (1.5) تشير إلى أن هناك علاقة طردية قوية بين إيرادات الضرائب والاستثمار الأجنبي. أي أن زيادة إيرادات الضرائب ترتبط بزيادة الاستثمار الأجنبي، وقيمة  $P\text{-value}$  ( $\text{sig} = 0.000$ ) المنخفضة تشير إلى أن العلاقة بين إيرادات الضرائب والاستثمار الأجنبي ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن العلاقة قوية ومؤثرة، ويمكن كتابة معادلة الانحدار كالتالي:

$$y = -416.19 - 0.005x_1 + 1.5x_2 + \epsilon$$

حيث  $y$ : المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي)

$X_1$ : المتغير المستقل (الإنفاق العام)

$X_2$ : المتغير المستقل (إيرادات الضرائب)

$\epsilon$ : خطأ التنبؤ

معادلة الانحدار النهائية تشير إلى أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في الإنفاق العام ترتبط بانخفاض الاستثمار الأجنبي بمقدار 0.005 وحدة، ومع ذلك فإن قيمة ( $\text{Sig.}$ ) البالغة 0.597 تشير إلى أن هذا التأثير ليس ذو دلالة إحصائية، كذلك أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في إيرادات الضرائب ترتبط بزيادة الاستثمار الأجنبي بمقدار 1.540 وحدة، وقيمة ( $\text{Sig.}$ ) البالغة (0.000) تشير إلى أن هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عالية.

## النتائج:

نتج هذا البحث إلى:

- 1- من خلال التحليل الوصفي ونتائج النموذج القياسي الذي يوضح أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لاحظ الباحث وجود علاقة عكسية بين الانفاق العام باعتباره أحد وسائل السياسة المالية وبين الاستثمار الاجنبي المباشر، أما بالنسبة لإيرادات الضرائب نجد أن قيمة (بيتا) إيجابية وتساوي (1.5) مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين إيرادات الضرائب والاستثمار الاجنبي المباشر.
- 2- ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر بشكل مباشر وكبير في تنمية كافة القطاعات، من خلال كونه مصدر لرأس المال وما يتمتع به من تقنية عالية ومتطورة، وتحقيق عوائد تساعد القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى في البلاد.
- 3- إن التمويل الخارجي أصبح حقيقة قائمة في ليبيا، بعد أن ثبت عجزها عن توفير المقادير الكافية من النقد الاجنبي عن طريق صادراتها.
- 3- يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دوراً هاماً في التأثير على كل من الانفاق العام والضرائب من خلال الإشارة الموجبة لمعامل الاستثمار في النموذج، كما تبين أن مرونة الاستثمار الاجنبي المباشر مرونة عالية مما يعكس كفاءة الاستثمار وقدرته في التأثير على معدل كل من الانفاق العام والضرائب.

## التوصيات:

- 1- من خلال نتائج البحث وبما أن الاستثمار الاجنبي المباشر يلعب دوراً هاماً في التأثير على السياسة المالية يوصي الباحث بضرورة زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وذلك للمساهمة في تطوير القدرات الانتاجية في ليبيا.
- 2- ينبغي اتخاذ الاجراءات الكفيلة بجذب الاستثمار الذي يعمل على زيادة رؤوس الاموال المستثمرة، وتنويع مصادر الدخل.
- 3- ضرورة توجيه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر نحو إقامة مشاريع استثمارية غير تقليدية، ولا تؤثر سلباً على المشاريع القائمة.
- 4- إعداد استراتيجية للترويج للاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا يعد أمراً ضرورياً، والتعريف بالسوق الداخلي، ووضع ضوابط وإجراءات لازمة لتعظيم الفوائد المتوقعة من الاستثمارات الاجنبية بما يخدم أهداف الدولة في كافة المجالات (العمالة، توفير النقد الاجنبي، نقل التكنولوجيا والتصدير وغيرها).
- 5- تحقيق الاستقرار في بيئة التشريعات المالية والضريبية بشكل عام إلى جانب ما يخصص منها بالتعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر.

## المصادر والمراجع:

- 1-د. احمد فريد، سهير السيد، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1989.
- 2-د.سعيد عبدالعزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية للنشر والطباعة، بيروت، 2010.
- 3-د. احمد منيسي، عدنان عباس، السياسة المالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، منشورات قاريونس، بنغازي، 1992.
- 4-جابر سطحي، اطروحة دكتوراه، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017.
- 5-عبدالسلام أبوحقف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1989.
- 6-عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 7-عرفات تقي الحسين، التمويل الدولي، عمان، دار مجدلاوي، 1999.
- حسني على خربوش، وآخرون، الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار النشر والتوزيع، الاردن، عمان، 1999.
- 8-خبابة عبدالله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2014.
- 9-اسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، الاردن، 2012.
- 10-عبدالقادر بابا، سياسات الاستثمارات الاجنبية وتحديث التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2004.
- 11-شوقي جباري، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2014.